

تقرير

«على هذه الأرض ما يستحق الحياة». طبعاً، لم يقصد الشاعر العربي الراحل محمود درويش بهذه العبارة 80 شخصاً فقط يحيون على هذه الأرض حالياً مع ثروات شخصية تفوق قيمتها ككل ما يجنيه نصف البشر على الأرض نفسها. بحسب تقرير حديث لمنظمة «أوكسفام»، عشية المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، العالم كله يخدم الآن ثراء 1% فقط من سكانه، وبالتالي نجحت الرأسمالية في إصدارة استحقاق الحياة على هذه الأرض لمصلحة القلة القليلة

## «أغنياء لا يشبعون» الكوكب في خدمة 1% من



تبلغ الثروة الكلية في العالم 263 تريليون دولار منها 1,84 تريليون دولار فقط للنصف الأفقر من البشرية (هيلم الموسوي)

### حسن شقراني

«في عام 2014، سيطر أغني 1% من البشرية على 48% من ثروتها الإجمالية، تاركين 52% فقط من هذه الثروة للـ99% من البالغين على هذا الكوكب». تُعدّ هذه الخلاصة التي ينطلق بها تقرير منظمة «أوكسفام» حول الثروة في العالم: «أغنياء لا يشبعون» (ترجمة غير حرفية للعنوان الإنكليزي)، كافية لشرح أحوال سكان الأرض بعد عقد ونيف من بداية القرن الجديد وأكثر من 3 عقود من انهيار الاشتراكية في أوروبا وسيطرة الأفكار النيوليبرالية.

هذه الخلاصة توضح كيف أن ثروة العالم، التي يولدها النظام الرأسمالي القائم، تتركز على نحو متزايد في أيدي «نخبة صغيرة غنية». عمد هؤلاء الأشخاص، وفقاً لكلمات التقرير الذي نشرته المنظمة بداية هذا الأسبوع، إلى إنتاج ثرواتهم ومضاعفتها عبر العمل في قطاعات اقتصادية محددة، أبرزها القطاع المالي ومجالات الصناعة الصيدلانية والرعاية الصحية. «تُنفق الشركات العاملة في هذه القطاعات الملايين كل عام لمناصرة مصالحها القاضية بخلق بيئة سياسية تحمي وتطور هذه المصالح أكثر في المستقبل». هذا التأثير اللولبي لتركز الثروة يترك لـ80% من البشرية 5,5% فقط من ثروة العالم. (وإذا استمرّ هذا النمط فإن حصة الـ1% ستفوق ثروة الباقين خلال عامين فقط).

### مستويات تركّز الثروة

استناداً إلى البيانات التي يتضمنها التقرير، والمستقاة من أبحاث المصرف السويسري Credit Swiss، فإن أفضل ما حققه العالم منذ مطلع الألفية، على مستوى التوزيع العادل للثروة كان في عام 2008، أي عند اندلاع شرارة الأزمة المالية وانهيار مؤشرات البورصة. حينها توزعت الثروة بين الـ55,8% لصالح النصف الأفقر من البشرية، و44,2% لصالح الـ1% الأغني. غير أن التدهور سرعان ما استكمل خلال السنوات اللاحقة. ووفقاً للتقديرات الواردة في التقرير فإن حصة الـ1% ستبلغ 50,28% من ثروة العالم عام 2016، وستستمرّ

بالارتفاع لتصل إلى 54,32% بحلول عام 2020. يظهر مستوى تركّز الثروات وارتفاعه على نحو مطرد من خلال مراقبة لوائح أصحاب المليارات في العالم. وفقاً لمجلة «فوربز»، التي تُعدّ اللائحة المدمجة الأكثر دلالة، فإن ثروة أغني 80 شخصاً في العالم كانت 1,3 تريليون دولار عام 2010. وارتفعت بواقع 50% خلال أربع سنوات فقط لتصبح 1,9 تريليون دولار بنهاية العام الماضي. اليوم تفوق ثروة هؤلاء الأشخاص ما يملكه 3,5 مليار بشري، ومؤشرات هذا التفاوت المادي تزداد حدة: قبل أربع سنوات تطلب الأمر 388 مليارديراً لمعادلة ما يملكه النصف



حصة الـ1% ستبلغ  
50,28% من ثروة  
العالم عام 2016



الأفقر على هذا الكوكب، أما اليوم فلا يتطلب الأمر سوى 80 مليارديراً. يُمكن تبسيط المسألة بالمقارنة التالية: تبلغ الثروة الكلية في العالم 263 تريليون دولار، منها 1,84 تريليون دولار فقط للنصف الأفقر من البشرية. أما أغني 22 شخصاً في العالم فيملكون ما يوازي نصف ما يملكه هذا النصف الفقير.

هؤلاء الأغنياء أشهر من التعريف فهم على لائحة شهيرة تبدأ بمؤسس شركة «مايكروسوفت» بيل غايتس وبعملاق الاتصالات المكسيكي كارلوس سليم، تبلغ ثروة الأول 76 مليار دولار والثاني 72 مليار دولار. وتُكمل اللائحة بأسماء حققت وضعيتها من المضاربة المالية، ومن تكنولوجيا المعلومات، ومن الصناعة الصيدلانية والخدمات الطبية، ومن تجارة التجزئة... أو بكل بساطة من الإرث.

### سقوط قوى الضغط

يدخل التقرير في تفاصيل مصالح الشركات الكبيرة التي تولد المليارات من الأرباح في عالم السياسة.

فالأموال التي تُنفقها على شكل نشاطات مناصرة (Lobbying) تضمن لها استدامة مصالحها عبر تأمين البيئة الملائمة لتوليد الأرباح أو ضمان الأسواق أو الاحتكارات. فلنأخذ مثال الشركات المالية في الولايات المتحدة، فقد أنفقت هذه الشركات 400 مليون دولار على المناصرة ومراكمة دعم السياسيين في هذا البلد عام 2013، أي 12% من إجمالي ما تُنفق على المناصرة في كل القطاعات. ويُمكن ربط هذا النشاط بنتيجة واضحة على لائحة «فوربز»: ارتفع عدد أصحاب المليارات العاملين في القطاع المالي في العام الماضي إلى 150 شخصاً وتضخمت ثروتهم بنسبة 17%

إلى 629 مليار دولار. كذلك الأمر في الاتحاد الأوروبي. هناك، ناضر القطاع المالي مصالحه بإنفاق 150 مليون دولار، ما رفع عدد أصحاب المليارات من هذا القطاع من 31 إلى 39 مليارديراً وثلوثهم الإجمالية بنسبة 275% إلى 128 مليار دولار. ليس غريباً أن تكون الشركات هي المسيطرة على مفاصل الرأسمالية، عبر تحالفاتها السياسية والبرجوازية، غير أن ما يؤكد تقرير «أوكسفام» هو أنه يُمكن احتواء توسع اللامساواة في العالم، وذلك عبر 9 رسائل يوجهها إلى قادة العالم وناشطيّه، وتحديداً إلى المجتمعين في مؤتمر دافوس الاقتصادي، الذي يجمع نخبة رجال الأعمال في سويسرا هذا الأسبوع، لمناقشة أحوال الكوكب ونشاطاتهم الخاصة وسبل الرأفة بالفقراء. الرسائل هي: الضغط على الحكومات لمواجهة الحالات المتطرفة من اللامساواة؛ تعزيز العدالة الاقتصادية بين الجنسين وحقوق المرأة؛ اعتماد «راتب المعيشة» عوضاً عن الحد الأدنى للأجور وكبح مدخول المدراء الكبار؛ توزيع العبء الضريبي على نحو عادل؛ السيطرة على الثغرات الضريبية السائدة في العالم التي تسمح بالتهرب من التكليف؛ التوصل إلى خدمات عامة مجانية بحلول عام 2020؛ تغيير النظام المعتمد عالمياً للتطوير والتسعين في القطاع الصيدلاني؛

تمثيل ممكن، لدرجة فاقت الحصاص المطلوبة المقاعد الـ18 في الهيئة بعد اشتراط الأحزاب الكبيرة أخذ 3 مقاعد لكل منها، ما يعني أنها أمام حلين: إما خفض تقديراتها أو رفع عدد أعضاء الهيئة الإدارية لتمتاشي مع أرقامها. كل ذلك يأتي على حساب الاعتراف بالناشطين المستقلين وزيادة حصتهم. في هذا السياق، لم تدع الأحزاب لجنة الحفاظ على موقع أستاذ التعليم الثانوي الرسمي إلى أي من اللقاءات التوافقية الموسعة، على «خلفية أننا نريد أن ننتهي من نغمة المستقلين، فلا أحد مستقل

والكل مرتبط سياسياً (...) وبالتالي فإن كل حزب يستطيع أن يسمى هؤلاء الناشطين النقابيين». إلا أن رئيس اللجنة فيصل زيود يدعو إلى الاعتراف بأصوات غير أصوات المكاتب التربوية والاتفاق على البرنامج المطلي وليس التحاصص الحزبي، كي تبقى الرابطة رافعة للعمل النقابي ورقماً صعباً في هيئة التنسيق النقابية. ما عدا ذلك، ترى اللجنة، بحسب زيود، أنها خارج التوافق وستتخذ الخطوات المناسبة في هذا الإطار. أما الحزب الشيوعي فيطرح أن

والحزب التقدمي الاشتراكي) فنطرح تأجيل الحديث بالمسؤوليات، بما فيها الرئاسة، إلى ما بعد انتخاب الهيئة الإدارية لمزيد من التشاور. من جهته، يرى تيار المستقبل أن الاتفاق على الرئيس في الجلسة المقبلة التي تعدها الأطراف، عند السادسة من مساء اليوم، في مقر التيار الوطني الحر، بذلل العقبان ويساعد في تدوير الزوايا. لكن حتى تركيبة الهيئة الإدارية الجديدة كانت مثار أخذ ورد، إذ عمد كل من الأحزاب الأساسية إلى تكبير حجمه للحصول على أكبر

وجود مشكلة على «توزيعة» أعضاء الهيئة الإدارية (إذا ما اعتمدت ذهنية التضحية»، كما تسميها، لا يحجب الخلاف على رئاسة الرابطة. لم تحضر الرئاسة في اللقاء الأخير الذي عقد في مقر الحزب التقدمي الاشتراكي، أول من أمس، إلا من باب عرض وجهتي نظر، تقول الأولى (الحزب الشيوعي والتيار الوطني الحر) إن «التوافق يجب أن يكون نقابياً شاملاً للأسماء والمسؤوليات في الهيئة الإدارية وفي مكاتب الفروع في المناطق أيضاً». أما الثانية (حركة أمل وحزب الله

نقابات

## رابطة الثانويين: توافق، مجتزأ لإزاحة الرئاسة؟

### فانت الحاج

لم تخلص المفاوضات بين القوى النقابية إلى إخراج التركيبة التوافقية لرابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي، فالنقاش بقي مفتوحاً على احتمالات شتى، مع استمرار شد الحبال لتقاسم الحصص الحزبية، واستبعاد النقابيين المستقلين، واختيار الرئيس. الحديث عن توافق حزبي يؤمن تمثيل القوى، تبعاً لأحجامها، يطغى على أي توافق نقابي مبني على برنامج مطلبية. وتأكيد الأحزاب عدم